الثورة الاحد 4 صفر 1432هـ الموافق 9 يناير 2011م العدد (16860)

يشهد تطوراً ملحوظاً في مختلف محافظات الجمهورية

التعليم الفني.. العمود الفقري للتنمية المستدامة

يؤكـد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على الاهتمام بالتعليـم الفنـي والتدريب المهنـي باعتباره عماد التنمية والسـبيل الأمثل للقضاء على البطالة في أوساط الشباب.. تلك مفردات الرئيس للاهتمـام بالتعليم الفني مؤكداً اهتمام الدولة بالتوسـع في إنشـاء المعاهد الفنية والتقنية وكليـات المجتمع وبما يحقق أهداف التنمية ويلبي احتياجات سوق العمل.

وهاهي وزارة التعليم الفنـي والتدريب المهني بقيادة الوزير الدكتور إبراهيم عمر حجري وقيادة الوزارة تسعى من أجل اتساع رقعة التعليم الفنـي والتدريـب المهني فـي كل محافظات الجمهوريـة وفق رؤية واضحة وحتى لا تصبح مخرجاتها مصيرها البطالة وسعت إلى الإعداد والتدريـب والتأهيـل للكادر البشـري الـذي يعتبر العنصر الرئيسـي لتحقيق أي تنمية في أي بلد.

وقـد تحققت العديد من الانجازات والتطـورات والنقلات النوعية تلك حقائق تؤكد أرقام والانجاز واضح على أرض الواقع.. «الثورة» تسـلط الضوء على ذلك من خلال هذا التحقيق:

متابعة/ محمد علي الجنيد

- يجرى العمل حالياً على تحديث مؤسسات التعليم الفني والمهني ومناهجها
- الاهتمام بوضع رؤية متكاملة خاصة بتأهيل العمالة اليمنية لسوق العمل في دول الخليج

وبعد قيام الثورة اليمنية سـبتمبر وأكتوبر فـي إطار العمل على إحداث نهضة تعليمية وخلال تلك الفترة تأسـس ٤٧ معهداً ومركزاً بالوطن.

ومع فجر الثاني والعشـرين من مايو ١٩٩٠م اسـتحدثت وزارة العمـل والتدريب المهني وأنشـىء فيهـا قطاعاً للتدريـب المهني ومؤسـسـة عامة للتعليم والتدريب المهنـي والتقني وفي عام ١٩٩٢م أنشـئت الهيئة العامة للتدريب المهنـي وفي عام ١٩٩٥م أعيد تنظيم الهيئة بالقـرار الجمهوري رقم«٦٤» نتيجة لضـرورة تجميع معاهد التعليـم الفني والتدريب المهني وصنـدوق المهني والتقني وتطوير المهارات كما صدر في عام ١٩٩٥م القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٥) بإنشاء الصندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات في عام ١٩٩٥م صدر قرار مجلس الوزراء رقم«٦٧» بتشـكيل المجلس الوطنـي للتدريب المهني والتقني وبعد تشـكيل حكومة جديدة العام ١٩٩٧م أعيد إنشـاء وزارة العمل والتدريب المهني وتنظيمها تتولى مسؤولية التخطيط للتعليم والتدريب المهني والتقني.

وفي عام ٢٠٠١/٤/٤م صدر القرار الجمهوري رقم (٤٦) بانشاء وزارة التعليـم الفنـي والتدريب المهنـي وكان أول وزير لها محمد عبدالله البطاني، وجاءت بعده قرارات جمهورية بتعيين وكلاء ووكلاء مساعدين للقطاعات الأربعة بالوزارة، وفي عام ٢٠٠٣م صدر القرار الجمهوري رقم«١٠٥» تم تشكيل الحكومة وعين الدكتور علي منصور سفاح كثاني وزير للتعليم الفني والتدريب المهني في بلادنا.

تطورات نوعية

شـهد التعليم الفني والتدريـب المهني تطـورات ونقلات نوعية متميزة في عمليـة التنمية والاقتصاد الوطني والتسـريع بهما نحو التطور والازدهـار وجاء البرنامج الانتخابـي للرئيس علي عبد الله صالـح من أجل التوسـع في بناء المعاهد المهنيـة والفنية والتقنية وكليات المجتمع في عمـوم محافظات الجمهورية من خلال بناء ١٣ معهداً مهنياً وتقنياً خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م والتوسع في بناء ١١ كلية من كليات المجتمع.

والبرنامـج الانتخابـي لرئيس الجمهورية تضمن اسـتكمال ٥١ مؤسسـة تدريبية واسـتكمال توسعة ٩ مؤسسـات تدريبية وإعادة تأهيل ١٣ مؤسسة.

وحظيت الفتيات بنصيب الأسد من ذلك الاهتمام في بناء المجتمع وعملية التنمية ودعم وتشـجيع الفتيات بتأهيلهن حيث تم فتح أربعة معاهد لتعليم الفتيات في كل من تعز ولحج وعدن.

الوزارة أعـدت برنامجاً طموحـاً اعتمدت فيـه ١٠١ مليار و٥٠ مليونا و٦٧١ ألف ريال لإنشاء ١٤٨ مشروعاً في مجال التعليم الفني والمهني في ثلاث سـنوات بدأت العام الجاري وتنتهي عام ٢٠١٠م، واسـتكمال إنشـاء ٥١ معهداً مهنياً وتقنياً وإنشاء وتجهيز ٢٠ كلية مجتمـع جديدة وإعادة تأهيـل ٤ كليات قائمة وإنشـاء وتجهيز ١٠ معاهد جديدة للفتيات، ونفذت الوزارة المرحلة الأولى من المصفوفة منـذ بداية عام ٢٠٠٨م والتي تم إدراجها في البرنامج الاسـتثماري للـوزارة لعام ٢٠٠٨م وتبلغ كلفته ١٨ مليار ريال ونسـبة الزيادة فيه أكثر من ١٣٠٪ عن العام ٢٠٠٨م.

توسع واهتمام

«التعليـم التقني العمـود الفقري للتنمية المسـتدامة» هكذا قال الدكتور إبراهيم عمر حجري وزير التعليم الفني والتدريب المهني.

فالتعليم الفني والتدريب المهني في عهده يشهد توسعاً كبيراً من أجل تلبية احتياجات سـوق العمل من خلال رفده بالكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً بمختلف المجالات والتخصصات ويحد كثيراً من الفقر ومن البطالة تنفيذاً لخطط التنمية الشـاملة والتي وردت في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

فهناك ١٨ معهداً يتم إنشـاؤها بتمويل المملكة العربية السعودية وبناء العديد من المعاهـد المهنية والفنية والصناعية بكل محافظات الجمهورية منها إنشـاء معهديـن صناعيين بمحافظـة حجة وكلية للمجتمع في ريمة وأخرى في وصابين وتوسـعة العديد من المعاهد القائمة في العديد من المحافظات.

وإنشـاء كلية مجتمع في سيئون ومعهد مهني في ذمار وآخر في الشـعر بمحافظة إب و٦٠ مشـروعاً لمعاهد مهنية وصناعية وفنية وكليات مجتمع فـي مختلف محافظات الجمهوريـة وعملت الوزارة علـى حجز وتسـوير أراض لمعاهد جديدة وهناك توسـع هائل في التعليم الفني غير أن المشكلة التي تواجهها هي تجهيز هذه المباني بالمعدات والمستلزمات الحديثة ليست المباني المشكلة وإنما تجهيز تلك المباني.

إعادة وتأهيل!!

وقد قامت المملكة العربية السـعودية بتخصيص خمسين مليون دولار لتجهيز الـ(١٨) معهداً والتي أنشـئت بتمويل سـعودي أيضاً وتعمل على تجهيزها وفقاً لأحداث التصاميم المعتمدة.

وهناك منحة من صندوق أبو ظبي في الإمارات الشـقيقة بأربعين مليون دولار وذلك لإنشـاء وتجهيز سـبعة معاهـد مهنية نموذجية ونوعية لتلبية احتياجات التنمية في المحافظات.

وسـعى الوزير إبراهيم عمر حجري وزير التعليم الفني والتدريب المهني إلى إعادة تأهيل المعاهد القديمة من خلال توريد ٤٩٩ صنفاً من الآلات والمعدات إلى عدد من الأقسام والمعامل والورش في تسع مؤسسـات تدريبية وإعادة تأهيل كل من معامل الكمبيوتر في معهد التدريـب المهني ومعامـل كلية المجتمع بمديرية سـنحان محافظة صعدة وتجهيز ورشـة التبريد والتكييـف بالمعهد التقني الصناعي في حدة أمانة العاصمة وتجهيز أقسـام النجارة في معهد الأوراس والمعهد التقني في التربة ومعهد التدريب المهني بحي العمال بعدن، كما تم تجهيز ورشـة الكهروميكانيك وهندسـة الاتصالات بالمعهد التقني الصناعي في المعلا، وبلغت تكلفة تلك التجهيزات بحوالي (٣٤٣،٢١٩،٨٥٥) ولاشـك أن ذلـك مبلغ كبير ومع ذلك نسـعى لتحديث وتطوير مختلف المعاهد القائمة.

تحديث وتطوير

التعليـم الفني والتدريب المهني شـهد حالة مـن التطور الكبير خصوصاً بشأن إنشاء معاهد تخصصية وفقاً لاحتياجات كل منطقة فهناك معهد بيطري بمحافظـة الجوف وبمحافظة مارب كلية مجتمع ومعهـد تقني نموذجي هو معهـد الصالح، ومعهـد بصعدة ضمن مشـاريع المعاهد التقنيـة الممولة من المملكة العربية السـعودية، وكذلـك معهد تقني صناعي في حيدان واسـتلمت الـوزارة مؤخراً معهد المعلميـن في صعدة وتحويلة إلى معهـد تقني تجاري والآن العمل جار على تجهيزه وفقاً لأحدث التقنيات الحديثة، وهناك صعدة وشـبوة والمهرة ثلاث محافظات لا يوجد بها تعليم تقني والآن تشهد محافظة صعدة ثلاثة معاهد تقنية وكلية مجتمع.

والقيادة السياسية تعول كثيراً على هذا النوع من التعليم في عملية البنـاء والتطور وعملية تحديث وتطويـر التعليم التقني وفقاً لمنظومة متكاملة من خلال إنشـاء العديد من المعاهـد النوعية التخصصية وكليـات المجتمع في مختلف محافظات الجمهورية وتم إعادة تأهيل المعاهد السـابقة من خلال توسعتها والعمل على تجهيزاتها وتأهيل كوادرها التدريبية وكذلـك تحديث وتطوير المناهج والبرامج وإعداد مدربين مؤهلين تأهيلاً عالياً للمعاهد الجديدة، وفي هذا الإطار لدينا حاليـا حوالي (٣٤٣) متدرباً فـي الخارج سـيعودون للتدريب في المعاهد الجديدة لأن لدينا حوالي ٧٠معهداً تقنيا دخلت الخدمة وهي لاشك بحاجة إلى مدربين على مستوى عال من التدريب والتأهيل.

فالتعليـم التقني هو مسـتقبل اليمـن والعمود الفقـري للتنمية المستدامة، وهناك اتفاقيات في التعاون الثنائي مع العديد من البلدان الشـقيقة والصديقة كمنظمـة الجايكا في اليابان فـي دعم التعليم التقني من خلال إنشـاء قسم جديد لميكانيك وكهرباء السيارات في معهد ذهبـان في بأمانة العاصمة ويتكفـل اليابانيون بدعم وتجهيز هذا القسـم وبينما مشـروع إعداد المعلم تكفل به الهولنديون وينفذ في كلية المجتمع بصنعاء وفي معهد المعلا التقني بعدن مما يشكل إضافة نوعية في إيجاد كوادر متخصصة في مختلف المجالات.

وهناك مشروع تطوير المناهج بدعم الجانب البريطاني في وضع معايير الجودة الخاصة بالتعليـم الفني والتدريب المهني في مجال تطوير اللغة الانجليزية لتوظيف اللغة للتخصص.

الأصدقاء الفرنسـيون سـاهموا في المجال الزراعي والبيطري والأشقاء العرب يساهمون من خلال تقديم خبراء التدريب في تطوير البرامج كالأشـقاء بالسعودية الشريك الأساسي في عملية التحديث والتطوير والتوسـع وصندوق أبو ظبي قدم منحة بـ(٤٠) مليون دولار لإنشـاء وتجهيـز ٧ معاهد تقنية مـن أجل الارتقـاء بالتعليم الفني والتدريب المهني.

إشراف دائم

مجلس الوزراء أعطى الوزارة الحق للاشراف على مختلف أنواع التعليم الفني والمهني كالمعاهـد الصحية ومعاهد القطاع الخاص كلها خاضعة لإشراف الوزارة وفقاً للقانون واللائحة التنفيذية.

وقد قامت تلك المعاهد باسـتكمال الإجـراءات القانونية لاعتماد المعاهد الخاصة بهم وبدأت تلـك المعاهد بطلب التراخيص حوالي ٤٠٠ معهد في مختلـف محافظات الجمهورية وتلك المعاهد تخضع لرقابة الوزارة وتعمل وفقاً للمعايير المعتمدة.

يبقى التعليم الفني والتدريب المهني مساهماً فاعلاً في التخفيف من الفقر والقضاء على البطالة وذلك من خلال تطوير مستوى التعليم الفنـي والمهني لأن اليد الماهرة لا تعـرف الفقر هكذا قال الدكتور إبراهيم عمر حجري وزير التعليم الفني والتدريب المهني وسعى إلى تنفيـذ مجموعة من معاهد الصالـح الذكية تم افتتاح معهد في أمانة العاصمة وكان المعهد نموذجاً ومازالت الوزارة مستمرة في افتتاح معاهد نوعيـة متميزة من أجل توفير متطلبات سـوق العمل للأيدي العاملة وفق آليات مدروسة.

بالإضافـة إلى كليات مجتمع تشـمل تخصصات نادرة والوزارة حصلت على خمسـة عشـر مليون دولار من البنـك الدولي المرحلة الثانيـة من تمويل وتطوير التعليم الفنـي والمهني والذي يهدف إلى الارتقاء بالعمل المؤسسـي للوزارة بالإضافـة إلى ١٤ مليون دولار من البنك الإسـلامي للتنمية لتجهيز وتأثيـث معهد التقنية في أمانة العاصمة.

انجازات واضحة

التعليـم الفنـي والتدريب المهني شـهد نقلة نوعيـة في مختلف الأنمـاط والبرامـج والأنظمة وهذا يعود إلـى اهتمامات فخامة الأخ رئيس الجمهوريـة حفظه الله والحكومة باعتباره تعليماً نوعياً يهدف إلـى تطوير وتأهيل الكوادر البشـرية والحد مـن البطالة فهناك ٨٥ معهـداً مهنيـاً وتقنياً وكلية مجتمع منتشـرة في عمـوم محافظات الجمهورية ناهيك عن أكثر من ٧٦ مشروعاً قيد التنفيذ والانجاز.

والآن هناك إقبال شـديد على المعاهد المهنيـة والتقنية وكليات المجتمع فـي مختلف محافظات الجمهورية مـن الطلاب والطالبات وحالياً يوجد ما يزيد عن ٢٦ ألف طالبة وطالبة ينتشرون في المعاهد والكليـات البالغ عددها ٨٥ معهداً وكلية مجتمع رغم أنه مازال هناك إقبالاً شـديداً للالتحاق بهذه المعاهد والكليات، ولكن قامت الوزارة بوضع لائحة خاصة للقبول والتسـجيل حتى تتمكن من اسـتيعاب المتقدميـن وفقاً للشـروط المحددة ومن خلال مبـدأ تكافؤ الفرص للجميـع وقد كان لتوجيهات القيادة السياسـية والحكومة بالاهتمام بهذا النوع من التعليم الأثر الكبير في توجه أبنائنا وبناتنا إلى معاهد الوزارة المختلفة وتغيير نظرة المجتمع نحوها.

أولويات هامة!!

وضعت الحكومة أولويات عملها خلال السـنوات الثلاث القادمة تأهيل العمالة اليمنية لاسـتيعابها في أسـواق دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار ذلك أحد الوسـائل اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني وتجـاوز المشـكلة الاقتصادية، وقـد أوكلت لـوزارة التعليم الفني والمهنـي مهمة تأهيل وتدريب هذه القوى البشـرية وفقاً لاحتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

التقيـت أثناء إجـازة العيد بالدكتور إبراهيـم عمر حجري وزير التعليم الفنـي والتدريب المهني في محافظـة الحديدة وتحدثنا عن مـدى اسـتعدادات الوزارة واحتياجات سـوق العمـل وغيرها من القضايا المهمة فإلى تفاصيل ذلك.

نحن في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني جاهزون لإتمام تلك المهمـة المتعلقة بتأهيل وتدريب القوى البشـرية والحكومة وضعت عشـر أولويات ومن ضمنها الأولوية الثانية الخاصة بتأهيل العمالة اليمنيـة للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي ونحن مهتمون جداً بهـذا الأمر وتعـاونٌ مع مؤسسـة « صلتك» القطرية أيضا شـركة ماكنزي الاستشـارية للأولويات الحكومية العشر طرحت من ضمن توصياتها للجانـب الحكومي لمعالجة المشـكلة الاقتصادية خلال السـنوات القادمة توفير ما بين ثلاثـة إلى أربعة ملايين فرصة عمل لليمنييـن في دول الخليج لأن من شـأن ذلك أن يرفـد خزينة الدولة بمبالغ كبيرة.

إن شـاء الله لو أمكن تخصيص ٢٠٪ فقط من احتياجات العمالة الموجودة في أسـواق الخليج للعمالة اليمنية وهي نسبة معقولة فإذا كان لديك عشـرين مليون فرصة عمل في أسواق الخليج بإمكانك أن تجـد فرصة لخمس هذا العدد من العمالة اليمنية وهي حطة طموحة تحتـاج إلى قرار سياسـي، ودورنا أن نؤهل العمالـة التي يحتاجها السوق الخليجي مع أن الإحصائيات تبين أن نسبة ٧٠٪ من العمالة في الخليج ليست عمالة ماهرة أي أن العمالة التقنية محدودة جداً.

حرص ومتابعة

يواصل الوزير حديثه قائلاً:

شـركة الريان القطريـة عندما بدأت ببناء مشـروع تلال الريان، قلنا لابد أن تتوفر لها عمالة ماهرة وكذلك في مشـروع بناء منشآت خليجي عشرين في عدن تعاونا مع شركات المقولات ونفذنا مشروع تدريـب في كلية المجتمـع بصنعاء بالتعاون مع مؤسسـة» صلتك» القطريـة وتخرج من تلك الدورة أكثر مـن ١٥٠٠ متدرب هذه خطوة أولى وطموحنا أن نصل إلى عشرين ألف متدرب واخترنا تعز وعدن وحضرمـوت كمواقع جديدة لتدريب العمالة اليمنية سـواء للسـوق المحلية أو للأسواق الخارجية.

-وبخصوص احتياجات سوق العمل المحلية تطرق قائلاً:

نحـن لدينا ٨٥ معهـداً تقنياً ومهنياً وكليـات مجتمع في خطتنا الطموحة إن شاء الله تعالى أن نصل إلى ٢٠٠ معهد تقني و١٨ كلية مجتمع هناك مشـاريع قيد التنفيذ وتبقى مشكلتنا الرئيسية هي أن خصوصية التعليم الفني أي أنه تعليم تطبيقي أي أنك مهما بنيت من مبان فإن الطاقة الاسـتيعابية تظل محدودة فمثلاً المعهد الصناعي بصنعاء مبنى كبير وشاسـع عدد الملتحقين فيه ١٤٠٠ طالب وطالبة ومدرسة الكويت القريبة منه فيها خمسة آلاف طالب والمدرسة مقامة على أقل من ربع المساحة.

إذا إن قلت أن هذا التخصص عشـرين طالباً خلاص تلتزم بهذا العـدد، لأننا تعليم تطبيقي رغم أن نسـبة الإقبـال أكبر من القدرة الاسـتيعابية، العام الماضي تقدم ٣٠ ألف طالب وطالبة لم نستوعب إلا ثلثهم فقط.

جاهزية دائمة ولكن!!

وأشـار إلى جاهزية المعاهد من حيث المعدات والكادر والمناهج قائلاً:

المعاهد القديمة تم إعادة تحديثها بشـكل جزئي لأن التجهيزات التي عملت في السـتينات والسـبعينات ينبغـي أن تواكب العصر، المعاهد الحديثة تجهز بأحدث الأنظمة والتجهزات سواءً الممولة من الحكومة أو من الأشـقاء ونحن في الوزارة نعمل في أكثر من اتجاه، بناء معاهد حديثة مع تجهيزات حديثة ومناهج مرتبطة بسـوق العمل وإعادة تحديث المعاهد القديمة وفقاً لظروف البلد وإمكانياتنا.

فالتعليـم الفنـي والتدريب المهنـي مكلف ولكنه هو المسـتقبل ومردوده كبير وعلى المدى البعيد يغطي كل الذي تم إنفاقه في البنية التحتية، وقد أشار تقرير شركة ماكنزي الذي قدم للحكومة انه إذا تم رفد سوق العمل في دول الجوار ٣- ٤ ملايين عامل فإن ذلك سيدعم الناتج المحلي بنسـبة ٦٠-٧٠٪ وإن شـاء الله نحن نعد لثورة في التعليم الفني لأننا دائما نقرأ سوق العمل وأننا لا نبني كلية أو معهداً خلال السـنوات الثلاث الماضية إلا بناء على دراسة جدوى ولا نفتح أي تخصص إلا بعد دراسة.

تدريب وتأهيل!!

بخصوص تأهيل وتدريب القوى العاملة اليمنية لتكون متلائمة مع متطلبات سوق العمل الخليجية والعالمية، تطرق الدكتور إبرهيم عمر حجري، وزير التعليـم الفني والتدريب المهني قائلاً : الوزارة عملت وفقاً للأولوية الثانية من الأولويات العشر لعمل الحكومة خلال الفترة المقبلـة المتمثلة في وضع رؤية متكاملـة حول تأهيل العمالة اليمنية لسـوق العمل في دول الخليج العربية، وذلـك بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وبالمشـاركة من قبل شـركات استشـارية عالميـة، وقد اتخذت الوزارة إجـراءات عملية لتحقيق تلك الرؤية من خـلال التوقيع علـى اتفاقية بين الوزارة ومؤسسـة صلتك القطرية لتدريب وتأهيل) ٢٠ (ألفاً من العمالة اليمنية وفي تخصصات مطلوبة من قبل سـوق العمل الخليجي خلال العام الواحد في مراكز تعليمية وتدريبية تخصصية وبتعاون وإشـراف شـركة بيرسون البريطانية المعتمدة دولياً، وقد سـبق وأن تم تدريب وتأهيل) ٨٥٠ (متدرباً في كلية المجتمع بصنعاء في مجال السـلامة الإنشـائية بالتنسيق مع شـركات خاصة لاسـتيعابهم للعمل في هذا المجـال، مع العلم أن جميع الشهادات الممنوحة للخريجين من هذه الدورات هي شهادات معتمدة خليجياً ودولياً.

تحديث وتطوير

وأكد الوزير إبراهيم عمر حجري بخصوص الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني، قائلاً : تهدف الاستراتيجية إلى رفع الطاقة الاسـتيعابية إلى١٥ (٪) من مخرجات التعليم الأساسـي والثانوي تسـير وفقاً للبرامج الزمنية المخططة في الاسـتراتيجية حتى عام ٢٠١٤م، والـوزارة تعمل بكافة قطاعاتها المختلفة على تحقيق كل ما تتضمنه الاستراتيجية بالتعاون مع البنك الدولي، حيث شكلت لجان من الوزارة لمراجعـة تنفيذ مراحل الاسـتراتيجية والوقوف بجدية أمام كل السـلبيات والإيجابيـات التي رافقت تنفيذ الاسـتراتيجية خـلال الفترة الماضية ووضع برامج زمنيـة محددة لتنفيذ المراحل المتبقيـة من الاسـتراتيجية خلال السـنوات القادم، مـع العلم أن الوزارة ضمنت خططها المسـتقبلية وسـتعمل على تحديث وتطوير مؤسسـات التعليم الفني والتدريب المهني لتتلاءم ومتطلبات سـوق العمل المحلي والإقليمي.

وأضـاف الدكتـور إبرهيـم عمر حجـري، وزير التعليـم الفني والتدريب المهني، قائلاً : تعمل الوزارة باسـتمرار في عملية تطوير وتحديث المناهـج، يأتي في إطار اسـتراتيجية الوزارة في تحديث وتطوير المناهج وفقاً للتطورات التكنولوجية في هذا المجال، وهناك لجنة عليـا لإعداد المناهـج المهنية والتقنية يندـرج في عضويتها ممثلـون عن القطـاع الخاص، بالإضافـة إلى أكاديميين يعملون علـى إقرار التخصصات الجديدة في المعاهـد المهنية والتقنية في مختلف محافظات الجمهورية وفقاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل المحلـي والخليجي، عبارة عن مناهج تتلاءم مع المعايير الدولية في هـذا المجال، ونحن نعمـل على تحديث المناهج كلما تطلب سـوق العمل ذلك مع ضمان توفر الجودة لتلك المناهج لإكساب الخريجين المهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل المحلي والخليجي.

علاقة تكاملية متطورة

وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لديها علاقات وبروتوكولات تعاون وبرامج تنفيذية مع الكثير من الدول الشقيقة والصديقة، ومنها الجزائـر والمغرب وسـوريا وتونس والسـعودية ومصر والإمارات وسـلطنة عمان وقطر والسودان وجيبوتي وغيرها من الدول العربية، وعلاقات تعاون كبيرة مع اليابان والصين وفرنسا وألمانيا الاتحادية وماليزيا والمملكة المتحـدة وكوريا الجنوبية وغيرها، بالإضافة إلى وجود علاقات عديدة مع مختلف المنظمـات الدولية المانحة كالبنك الدولي و GTZ(والجايـكا)DED (، وجميع هذه العلاقات تصب في مصلحة ودعم هـذا النوع من التعليم، ليتمكن من تحقيق أهدافه المنشـودة في مختلـف برامجه وأنماطـه، باعتباره تعليمـاً مكلفاً والميزانيـة المعتمدة لا تفـي وحدها بتحقيق هـذه الأهداف، ولكن الوزارة تعمل على خلق علاقات عديدة ومختلفة لدعم منظومة التعليم الفني والتدريـب المهني المختلفة، ويبقى القطاع الخاص شـريكا أساسـياً في التعليم الفني، كونه المسـتفيد الأكبر من مخرجات التعليم الفني، فهو شريك في إعداد المناهج والتخصصات المطلوبة للسـوق، وتشـهد هذه العلاقة مزيداً من التطور إن شـاء الله تعالى لتصبح نموذجاً للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.